January Revolution And Freedom Of The Media

الفصل الأول

هوامش على دفتر ثورة يناير ٢٠١١

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد

لقد فجرت ثورة ٢٥ يناير شعلة ثقافة جديدة على المصريين والعرب تمثلت فى اعتصام الشباب والشيوخ والنساء والأطفال خلال ١٨ يوماً فى ميدان التحرير والميادين والساحات فى معظم مدن وقرى مصر. وأبرزت هذه الاعتصامات صورة مدهشة من التكامل الاجتماعى والعمل الجماعى. فقد أخرج الميدان الطاقات الإبداعية التى كانت مقموعة ومسحوقة فظهر العازفون والمطربون والمرتجلون للمسرحيات والأغانى وقصائد الشعر. وكان اشتراك أسر كاملة فى ساحات التحرير ظاهرة ثقافية جديدة كما أن سقوط حاجز الخوف على مختلف المستويات وغياب القيادة الفردية كان أبرز سمات هذه الثورة فهى نفى للبطريركية وانعتاق من أسرها. وفى ظل الوضع المأزوم الحالى الذى تعيشه الثقافة المصرية والفوضى والارتباك الذى يعانى منه الإعلام المصرى هل يستطيع الإعلام أن يطرح خطاب التغيير المجتمعى الذى يتمثل فى بث ونشر وترسيخ قيم وأهداف الثورة؟ سؤال لا يزال مطروحاً.

كنت أقطع كوبرى قصر النيل مشياً على الأقدام وسط زخم هائل من الشباب والنساء والأطفال يرفعون الأعلام ويحملون أطفالهم فوق الأكتاف ويهتفون للوطن وللحرية وعند مدخل الميدان أمام المبنى القديم لوزارة الخارجية كانت تصادفنا الدبابات التى يبتغى ظهورها الأطفال والصبية فى رعاية الجنون وكان الشباب ينظمون الدخول للميدان بعد الاطلاع على بطاقة الرقم القومى وإذ بسيدة فى منتصف العمر تحمل طفلاً وتجر طفلين وبيديها كيس بلاستيك وليس معها بطاقة شخصية سحبتها من يديها وأخبرت الشباب الواقف أمام الأسلاك الشائكة أنها معى دخلت الميدان وشكرتنى ولما سألتها عن سبب مجيئها للميدان أخبرتنى أنها تحضر يومياً مع زوجها وأطفالها وتغيب زوجها اليوم لأنه يعمل أرزقياً باليومية لدى ورشة لحام أوكسجين وأخبرته أنها ستذهب بالأولاد إلى الميدان لأنه المكان الوحيد الذى تشعر فيه بالأمان وصمتت قليلاً ثم قالت: (أنا مكسوفة

طول الوقت الناس فى الميدان يعطونى بسكويت وطعام للأطفال وقد أحضرت معى شوية بلح كى أوزعهم على الشباب ثم فتحت الكيس البلاستيك وقدمت لى بلحتين احتضنتها وشكرتها وتركتها كى أواصل جولتى فى الميدان – يافطة كبيرة مكتوب عليها حسابات ٧٠ مليار دولار تم تحويلها إلى الجنيه المصرى وتوزيعها على أيام السنة وفى نهاية اليافطة اقرأ رقم ٩٧٢ عاماً هى العمر الافتراضى لمن يملك هذه الثروة يا للهول ثم التقى بمجموعة من الشباب يحملون درابوكة ويغنون: (يا سوزان قوللى للبيه ٣٠ سنة كفايه عليه) وبعد خطوات قليلة أصادف مجموعة أخرى تغنى: (الله حى شعبنا حى وسع سكه لبكره الجاى) بعض الأصوات تنادينى من فوق الكعكة الحجرية وسط الميدان التفت إليهم أنهم خريجون من طلاب كلية الإعلام يصيحون: (يا دكتور انت زرعت واحنا أهو موجودين اطمئنى مصر بخير) كانوا يشيرون إلى صندوق قمامة كبير مكتوب عليه (هنا مقر الحزب الوطنى الحاكم) صور الشهداء ترتفع فوق الأعمدة والخيم الصغيرة متناثرة فى أنحاء الميدان – سيدة فى منتصف العمر ترفع طعمياية فوق سن السكين وتمسك بيديها حزمة جرجير وتنادى بصوت مرتفع (وجبة كتاكى طازة الحق نصيبك) الفنان محمد عبله يقف وسط دائرة مزدحمة بالأطفال يرسمون أحلامهم بالألوان فوق الأرض، سيدة منقبة تطلب منى أن أحمل طفلتها كى تتصور مع الجندى فوق الدبابة المكتوب عليها: (يسقط حسنى مبارك العميل).

كنا نجلس وبجوارى مجموعة من أصدقاء الطريق الطويل الشاق الذى قطعناه من أجل رفعة وكرامة وتقدم هذا الوطن الغالى وكان نصيبنا الاعتقال والطرد من الجامعة واتهامُنا بالخيانة العظمى والتخابر مع الاتحاد السوفيتى ولم يجرؤ السادات على إبراز السبب الحقيقى لاعتقالنا وهو اعتراضنا على معاهدة الصلح مع إسرائيل وقد مكثنا بالسجن مائة يوم إلى أن أُغتيل السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ وجاء الرئيس الجديد آنذاك حسنى مبارك الذى أكد لنا عند الإفراج عنا (أن الكفن ليس له جيوب وأننا سوف نشارك فى بناء وطننا بكل الحرية التى نتمناها). كان

حلمى شعراوى وزوجته وحفيداته يحضرون يومياً للميدان نظر لى ووجهه يمتلأ بالإعجاب والتعجب قال متسائلاً: (هل كنت تتوقعين هذا الحدث المبهر؟ قلت له (ومن منكم توقع ذلك لقد كنا نتوقع ثورة جياع من أهالى العشوائيات ولكنها جاءت من جانب أبنائنا الشباب المنتمين للطبقة الوسطى ولكن إذا لم تكمل هذه الثورة النبيلة الراقية مهامها فإن الجياع قادمون وعلى فلول النظام القديم أن يدركوا أن مصيرهم سوف يكون أكثر بشاعة وقبحاً) لقد انفتح الطريق وسقط حاجز الخوف والويل للانتهازيين وذوى الوجوه المنقلبة الذى يأكلون على كل الموائد يدفنون ضمائرهم فى ثلاجات التجميد تحت الصفر إنهم حقاً خدم المراحل المنحطة.

أثناء تجولى فى ميدان التحرير تساءلت فى بداية حوارى مع بعض الثوار فى الميدان لماذا لم تضعوا مصير العلاقة مع إسرائيل ضمن أجندتكم؟ بعد أن لاحظت غياب الميدان من أى إشارة إلى القضية المحورية والخاصة بمستقبل العلاقة مع الكيان الصهيونى ومصير اتفاقية كامب ديفيد التى جلبت لنا الكثير من الكوارث والانتكاسات أجابوا بصراحة ودون تفكير (نحن نريد أن نركز على القضية الأكثر إلحاحاً الآن وهى التخلص أولاً من النظام الحاكم المتواطئ والمتحالف مع إسرائيل وأمريكا ثم نتفرغ بعد ذلك لسائر القضايا وتتصدرها إسرائيل بعد أن يتم إسقاط هذا النظام وننجح فى إعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل) وحاول بعضهم تفسير ذلك قال بأنه (من الصعب الآن فتح عدة جبهات بل من الحكمة التركيز على الأولوية الأكثر أهمية وهى رحيل وسقوط النظام الحاكم حتى لا نعطى للسلطة فرصة تشتيت جهودنا وإجهاض أهدافنا).

كنا ندق الأرض بأقدامنا ونهتف (الشعب يريد إسقاط النظام – الشعب يريد محاكمة الرئيس) وكانت الطائرات تخترق أجواء الميدان وتصدر هديراً مرعباً لبث الفزع فى المتظاهرين وكانت تهبط إلى حد رؤية الطيارين كان الإصرار يطل من العيون ورأيت ذرات الخوف تتساقط ذرة بعد الأخرى ويحل مكانها إصرار

ممزوجاً بالتحدى يكلل العيون وينتقل إلى الأيادى التى كانت ترتفع فى الهواء منذرة ومتوعدة يا له من مشهد أسطورى لم أكن أحلم بأن أعيش كى أشارك فيه وكنت أؤمن أن التغيير قادم ولكن لم أكن أعلم كيف ومتى يحدث ومن هو الجيل المحظوظ الذى سوف يبادر بكسر حاجز الخوف وتحطيم القيود.

كنت أشاهد الشباب يواجهون بصدور عارية وببسالة منقطعة النظير جحافل البلطجية يمتطون الجمال والخيول يقتحمون الميدان ويدوسون على أعناق البشر والقناصة يلقون قنابل المولوتوف من فوق سطح المنازل فى ميدان التحرير. لقد استشهد عدد كبير من أنبل وأشجع شباب مصر لقد كشفت جرائم الأربعاء الدامى بعد فظائع جمعة الغضب الوجه القبيح الوحشى للنظام كما أكدت على سلمية وتحضر ورقى الثورة بحيث لم يعد من الممكن تجاهلهم حتى من جانب الساسة الغربيين حلفاء النظام أو الإعلام الغربى الهلع من سيطرة الإسلاميين. كنت أستعيد شريطاً طويلاً من تاريخ الثورات المصرية والعربية والعالمية قفز إلى ذاكرتى مقولة غاندى الشهيرة: (إنهم سوف يتجاهلوك ويسخرون منك ثم يحاربوك ولكنك فى النهاية سوف تنتصر) لقد صمد الشباب وجموع الشعب المشارك وثابروا وصابروا وصمدوا وانتصروا فى النهاية وكان النصر تتويجًا عادلاً لهذا الإصرار النبيل.

فى ظل الوضع المأزوم الحالى الذى تعيشه الثقافة المصرية والفوضى والارتباك الذى يعانى منه الإعلام المصرى هل يستطيع الإعلام أن يطرح خطاب التغيير المجتمعى الذى يتمثل فى بث ونشر وترسيخ قيم وأهداف الثورة (عيش – حرية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية)؟ سؤال لا يزال مطروحاً.

المبحث الأول

الإعلام وثقافة التغيير في ظل ثورة ٢٥ يناير

لقد أزاحت الثورات العربية الغطاء الذى كان يغلف ويخفى فشل الأنظمة العربية الاستبدادية فى خلق مجتمعات قائمة على مبدأ المواطنة المجتمعية والدستورية والمساواة الكاملة أمام القانون رغم مظاهر التحديث العصرية التى لم تتجاوز السطح وظلت قشرة ظاهرية هشة من التحديث الذى حافظ على البنى التقليدية والقبلية والطائفية والفروق الطبقية والثقافة الاستهلاكية والتى ظهرت تجلياتها بصورة فجة بعد قيام ثورات الربيع العربى.

ولقد عانى المصريون كثيراً من وجود فجوة واسعة بين خطاب حكوماتهم وبين الممارسات الفعلية لها. فالحكومات لم تكن تكف عن الحديث عن الحرية والديمقراطية والتزامها بتحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والنهوض الثقافى وإصلاح التعليم والرعاية الصحية وفرص التوظيف والإسكان بينما كانت كل هذه الأوضاع تزداد تدهوراً وتراجعاً ملحوظاً. وعندما قامت انتفاضة ٢٥ يناير التى تحولت إلى ثورة شعبية بعد الالتحام الجماهيرى الفذ بطلائع الشباب الثائر عجز الإعلام الحكومى عن إدراك خطورة الحدث الثورى وظل محتمياً بعباءة السلطة التى ترعرع فى ظلها وتشرب أفكارها ومن هنا اقتصر

الخطاب الإعلامى على التغطية المبتورة المرتبكة والمشوهة لأحداث الثورة.

وعندما تخلى مبارك عن السلطة ازداد ارتباك الإعلام الحكومى الذى تحول إلى تأييد الثورة بصورة تدعو للدهشة والرثاء المهنى والأخلاقى خصوصاً عندما بالغ الإعلاميون فى تأييدهم للثورة والتنظير لمسيرتها والتحذير من المخاطر التى تهددها. لقد انتزعت ثورة يناير من الإعلاميين البوصلة الأمنية والسياسية التى كانت تحكمهم وتدير أمورهم فأصبحوا تائهين يبحثون عن قيادة جديدة كى يلتحقوا بها ويواصلوا من خلال تعليماتها وأوامرها مسيرة الطاعة والتمجيد لأنهم لم يمارسوا حرية الفكر واستقلال القرار المهنى. هذا فى الوقت الذى أتاحت الثورة آفاقاً واسعة للإعلام الخاص والحزبى كى يواصل أدواره المهنية إذ تميزت تغطيته لأحداث الثورة بالتوازن وللفترة الانتقالية بالطابع النقدى فى مواجهة إعلام حكومى بيروقراطى ثبت فشله وعجزه وذلك لا يعنى إغفال كثير من الممارسات غير المهنية للإعلام الخاص الذى التهمته البرامج الحوارية (التوك شو) الفاقدة للرؤية السياسية والمجتمعية الصحيحة وغيرها من البرامج المتناقضة مع مواثيق الشرف الإعلامى والخاضعة لسطوة المعلنين وأباطرة السوق.

لقد أصبح الإعلام المصرى الحكومى وذوره بعد ثورة يناير يمثل إشكالية كبرى تكمن فى كيف يصبح هذا الإعلام قادراً فى ظل الثورة على التعبير عن مجمل الواقع المجتمعى بتعقيداته الاقتصادية وتناقضاته الاجتماعية والسياسية والثقافية وكيف يسهم هذا الإعلام فى نشر وتعزيز وتعميق ثقافة التنوير وفكر التغيير الشامل. انطلاقاً من تفعيل الحقوق المدنية خصوصاً (حرية الفكر والتعبير) والحقوق السياسية كحق المشاركة فى صنع القرارات الوطنية والحقوق الاجتماعية كالحق فى الصحة والتعليم والحقوق الثقافية كالحق فى الاختلاف والإبداع والحقوق الاتصالية كالحق فى المعرفة والإعلام. وقد نجحت الثورة فى تعرية جميع المثقفين الذين تعاونوا مع نظام مبارك فى خدمة التردى والاستبداد والفساد إذ فشلوا فى بلورة خطاب ثقافى يطرح حقيقة الثورة وأهدافها وأولوياتها ويضئ العقل الجمعى

بالحقيقة الساطعة التى تؤكد أن الشعب وليس المجلس العسكرى هو مصدر كل السلطات. فقد سارعت بعض النخب الثقافية إلى ركوب موجة الثورة بتقديم خدماتهم إلى المجلس العسكرى المؤقت وتصدرت أسمائهم قوائم المتحدثين فى تليفزيون الدولة مستهدفين بخطابهم تلميع صورة العسكر الذين وضعوا بعض رموز نظام مبارك فى السجن وقدموا الآلاف من الثوار للمحاكم العسكرية فضلاً عن استشهاد المئات من الشباب برصاص الشرطة العسكرية. ولكن جاء خطاب الثوار المدعوم بالحق فى مواجهة خطاب المثقفين من خدام الاستبداد كى يكشف عن زيفه ومضامينه المغرضة وكان خطاب علاء عبد الفتاح فى مواجهة الحكم العسكرى نموذجاً دالا كما تعددت المواجهات بين المدافعين عن حرية التعبير والإبداع والداعين إلى إخضاع هذا الحق للعديد من القيود والضوابط.

للقمع وجوه متعددة:

وتشير تقارير المنظمات الحقوقية إلى العديد من الحالات التى تشهد تضييقاً متعمداً على حرية الرأى والتعبير والإعلام سواء بتعطيل برامج تليفزيونية معينة أو بالتدخل فى توجيه محتوى بعض البرامج وفقاً لتصورات السلطة الحاكمة (سواء المجلس العسكرى أو جماعة الإخوان المسلمين) أو بمصادرة بعض الصحف مثل الفجر وروزاليوسف وصوت الأمة لأكثر من مرة بسبب تعرضها لسلبيات المجلس العسكرى وتوجيه انتقادات لأسلوبه فى إدارة الدولة مما يهدد باستمرار هيمنة العقلية الأمنية على الممارسات الإعلامية. ولم تقتصر أزمة الإعلام المصرى فى ظل ثورة يناير على التدخلات الأمنية التى يمارسها العسكر ضد حرية التعبير بل هناك إشكاليات أخرى يواجهها الإعلام الفضائى فى مصر وتتمثل فى سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على مضامين البرامج وأساليب أداء المذيعين وتهديدهم بالفصل وإيقاف البرامج بل وإغلاق القنوات الفضائية أحياناً وقد أسفر هذا الوضع عن شيوع حالة من الفوضى الإعلامية الناتجة عن حصول بعض الدخلاء من غير المؤهلين على تراخيص تأسيس قنوات فضائية للإسهام فى تشكيل وتشويه

الرأى العام مستندين إلى مساندة المجلس العسكرى والحكومة. لقد شاهدنا زحفاً مقلقا من جانب بعض الأثرياء لتأسيس الفضائيات كمصدر جديد للجاه يخدم مصالحهم ويؤمنها والضامن الحقيقى لاستمرار هذه الفضائيات مجاملة السلطة العسكرية وحكومتها وعدم انتقادها. ولا شك أن استمرار هذا الوضع قد أدى بالفعل إلى إهدار منظومة القيم المهنية والأخلاقية للإعلام الفضائى فى مصر والعودة إلى تقاليد وأساليب النظام السابق. إن التحولات التى مرت بها ثورة ٢٥ يناير صعوداً وهبوطاً تؤكد أن المجلس العسكرى يمضى قدما فى سياسة احتواء الثورة أو تصفية أهدافها. وقد انعكس هذا الوضع سلباً على وزارة الثقافة التى تعاقب على إدارتها ٤ وزراء فى أقل من ١٠ أشهر دون أن ينجح أحدهم فى إحداث تغيير فى بيئة الوزارة أو أسلوب عملها. وقد يعزى ذلك إلى القصور العام الذى شاب مسيرة التغيير وأعطى أولوية للملفين الأمنى والاقتصادى على حساب ملفات أخرى حيوية مثل التعليم والثقافة. ويتواكب غياب الملف الثقافى عن أجندة الثوار والقوى الليبرالية مع حضور جماعات الإسلام السياسى المعروفة بمواقفها المتشددة من حرية التعبير والإبداع والتى تتبنى رؤية وعظية أخلاقية عن دور الفن والثقافة فى النهوض المجتمعى فضلاً عن مواقفها المعادية لحرية الرأى وتشددها تجاه بعض الأعمال الإبداعية وأبرزها موقفها من أعمال نجيب محفوظ.

وفى عصرنا الحالى حيث قيم الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان تحاول أن نصبح ثوابت عالمية وكونية يشكل التعصب أخطر ما يهدد عالمنا العربى وتشير الدراسات التى اهتمت بالعلاقة بين الدين والتعصب إلى أن الذين يعتبرون الدين غاية فى ذاته أقل تعصباً من الذين يعتبرونه وسيلة لتحقيق سلطة أو جاه أو مال والمتتبع لخطابات الهوية التى أنتجها الفكر العربى الإسلامى يكتشف أنها خطابات مبنية على الطابع العفوى والعاطفى وتتبنى على ثنائية الأنا والآخر والرفض والقبول المطلقين وهى مهما اختلفت صياغاتها تنبع من المبدأ نفسه

القائم على القدسية والثبات واللاتاريخية.

وتتمثل أزمة خطابات الهوية فى العالم العربى فى عملية التبسيط الشديدة التى يتعرض لها مفهوم الهوية نفسه رغم شدة تعقده وتطبيقه على مجالات يستحيل اختزالها من خلال الثبات وتتمثل أيضاً فى استمرار منطق الثنائيات المتصلب مما يؤدى إلى التمجيد والنرجسية الفارغة أو إلى التعصب والعنصرية وفى الحالتين تكون النتيجة التقهقر والتطرف فكراً وثقافة واجتماعاً ولا شك أن مأزق الهوية والحداثة والاستلاب أمام الغرب وتعمق الاقتصاد الريعى وتقديس الاستهلاك مقابل احتقار الإنتاج والعمل والعلم كقيم أساسية فى تحقيق العدل الاجتماعى كل ذلك يطرح تحديات كبرى تواجه القوى السياسية خصوصاً تيار الإسلام السياسى إذا كانوا حريصين على نقل المجتمع خطوة إلى الأمام. كذلك لا يمكن إغفال الجرح القبطى فى التاريخ المصرى الذى كشفت عنه ثورة يناير ولا يزال ينزف على وقع إرث ثقيل وبائس من الدولة المصرية.

obeikan.com

المبحث الثاني

الإعـــلام المصـــري وثـــورة ٢٥ يناير - تحديات وإشكاليات

انتمى الإعلام المصرى لمدرسة التعبئة فى الفترة الناصرية مع وجود هامش محسوب للرأى الآخر تمثل فى مجلتى الطليعة والكاتب وفى فترة السادات أتيح للأحزاب فرصة إصدار صحف حزبية كانت وسيلتها الوحيدة للاتصال بالرأى العام لأنها حوصرت بكم كبير من القيود القانونية والأمنية واقتصر نشاطها على الاجتماعات الحزبية داخل مقارها. أما فترة مبارك فقد شهدت ظهور الصحف الخاصة بجانب الصحف القومية والحزبية وظل الإعلام المرئى والمسموع حكومياً فى جميع الفترات حتى منتصف التسعينيات التى شهدت ظهور الفضائيات وشبكات المعلومات وقد اتسعت الخريطة الإعلامية فى مصر وأصبحت تضم حالياً ثمانى مؤسسات صحفية تصدر عنها ٥٥ صحيفة كما توجد ٩ شبكات إذاعية تابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون منذ عام ١٩٨٠.

أما الإعلام المرئى فهو يضم (٢) قنوات أرضية وست قنوات إقليمية وقناتين فضائيتين (المصرية والنيل الدولية) و١١ قناة متخصصة وأضيف إليهم على شبكة الإنترنت موقعين الكترونيين هما إيجى نيوز ونايل نيوز ويضم الإعلام المرئى والمسموع

٤٤ ألف موظف إعلامى. وكانت منظومة الإعلام المصرى تخضع سياسة وممارسة للحزب الحاكم وتوجهاته واقتصرت الرسالة الإعلامية على تلبية احتياجات السلطة الحاكمة والتعبير عن طموحاتها ومصالحها مضافاً إليها نفوذ المعلنين تعبيراً عن الفئة الجديدة من رجال الأعمال والمستثمرين مما أسفر عن تهميش الجمهور واحتياجاته الاتصالية والمعرفية، كما أدى إلى تحول الإعلاميين إلى موظفين تنفيذيين (تكنوقراط) رغم ما تتميز به هذه المهنة من خصوصية كونها مهنة رأى وموقف.

وإذا كان الإعلام الخاص والحزبى وبعض الفضائيات العربية قدم فى عصر مبارك رغم كل القيود خطابات نقدية ساعدت فى التمهيد لثورة يناير إلا أن التغيير الأساسى فى المشهد الإعلامى يتمثل فى النقلة النوعية التى أحدثتها الثورة التكنولوجية فى الإعلام والمعلومات وتفاعلت معها الأجيال الجديدة فى شبكات التواصل الاجتماعى التى مكنت الشباب من التواصل والحشد والتعبئة فى العالم الافتراضى والانتقال بعزم وحسم إلى أرض الواقع. الأمر الذى منح قوة تأثيرية غير مسبوقة لهذا الإعلام الجديد وأصبح أداة رئيسة للتغيير والثورة والتأثير فى الرأى العام رغم ارتفاع نسبة الأمية الأبجدية والإلكترونية (الرقمية) والتى تزيد عن ٦٠٪ فى المجتمع المصرى. ولا شك أن التطورات الهائلة التى طرأت على المشهد الإعلامى العالمى منذ عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أصبحت تيسر تدفق فائق السرعة للمعلومات. إذ أصبح التواصل عبر الإنترنت صناعة ولكنه يتيح قدراً كبيراً من الحرية التى لا تعنى غياب الضوابط والقواعد ولا الخضوع فقط للمنافسة وأيديولوجية السوق. كل هذه التطورات لم تمس الإعلام الحكومى الذى ظل محاصراً بترسانة القيود التشريعية والأمنية وتحول إلى آلة دعائية شرسة لصالح النظام الحاكم وأباطرة السوق وانحصر دوره فى تزييف وعى المواطنين والتلاعب بعقولهم ومشاعرهم وشن حملات ممنهجة ومنتظمة ضد رموز المعارضة. وعندما قامت انتفاضة يناير التى تحولت إلى ثورة شعبية بعد الالتحام الجماهيرى الفذ

بطلائع الشباب الثائر. عجز الإعلام الحكومى عن إدراك خطورة الحدث الثورى وظل محتمياً بعباءة السلطة التى ترعرع فى ظلها وتشرب أفكارها ومن هنا اقتصر الخطاب الإعلامى على التغطية المبتورة المرتبكة والمشوهة لأحداث الثورة وعندما تخلى مبارك عن السلطة ازداد ارتباك الإعلام الحكومى الذى تحول إلى تأييد الثورة بصورة تدعو للدهشة والرثاء المهنى والأخلاقى خصوصاً عندما بالغ الإعلاميون فى تأييدهم للثورة والتنظير لمسيرتها والتحذير من المخاطر التى تهددها. لقد انتزعت الثورة من الإعلاميين البوصلة الأمنية والسياسية التى كانت تحكمهم وتدير أمورهم فأصبحوا تائهين لأنهم تعودوا على الالتزام بالأوامر والتعليمات ولم يمارسوا أو يتعلموا حرية الفكر أو الالتزام المهنى. لقد منحت الثورة آفاقاً واسعة للإعلام الخاص والحزبى كى يواصل أدواره المهنية وتميزت تغطيته لأحداث الثورة بالتوازن وللفترة الانتقالية بالطابع النقدى فى مواجهة إعلام حكومى بيروقراطى ثبت فشله وعجزه وذلك لا يعنى إغفال كثير من الممارسات غير المهنية للإعلام الخاص الذى التهمته البرامج الحوارية (التوك شو) الفاقدة للرؤية السياسية والمجتمعية الصحيحة وغيرها من البرامج المتناقضة مع مواثيق الشرف الإعلامى والخاضعة لسطوة المعلنين.

لقد أصبح الإعلام المصرى الحكومى ودوره بعد ثورة يناير يمثل إشكالية كبرى تكمن فى كيف يصبح هذا الإعلام قادراً فى ظل الثورة على التعبير عن مجمل الواقع المجتمعى بتعقيداته الاقتصادية وتناقضاته الاجتماعية والسياسية والثقافية؟ وكيف يسهم هذا الإعلام فى نشر وتعزيز وتعميق ثقافة التنوير وفكر التغيير الشامل انطلاقاً من تفعيل الحقوق المدنية (حرية الفكر والتعبير) والحقوق السياسية كحق المشاركة فى صنع القرارات الوطنية والحقوق الاجتماعية كالحق فى الصحة والتعليم والحقوق الثقافية كالحق فى الاختلاف والإبداع والحقوق الاتصالية كالحق فى المعرفة والإعلام.

كيف يمكن تحويل الإعلام المصرى إلى إعلام مجتمعى يؤمن بحق الجمهور

فى المعرفة مراعياً البعد عن الانحياز والتبعية للسلطة الحاكمة أو مصالح المسيطرين على السوق؟ إن المجتمع المصرى بعد ثورة يناير تزداد حاجته إلى منظومة إعلامية تعبر عن الأهداف التى قامت من أجلها الثورة واستشهد فى سبيل تحقيقها ١٥٠٠ شهيد و٩ آلاف مصاب ومعوق. إننا فى حاجة إلى إعلام يعكس بأمانة والتزام مهنى طموحات وهموم الشرائح الاجتماعية والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة دون انحياز لأجندات خاصة أو ارتباط بمفهوم الربحية وهذا يتطلب إعادة هيكلة المنظومة الإعلامية وتعزيز كفاءتها المهنية والإدارية والمالية وتوظيفها لخدمة الأهداف المجتمعية ككل. وإذا كان الإعلاميون يطرحون نموذج الخدمة العامة الذى يمكن تمويله من تفعيل ضريبة ١٪ من المواطنين حتى يصبحون هم الملاك الحقيقيين لهذه الوسائل باعتبارهم الجمهور المستهدف الذى يتوجه إليه الإعلام. إلا أننى أرى أن ذلك قد يصعب تحقيقه فى الوقت الراهن. كما أن التغيير لن يتحقق من خلال طرح المؤسسات الإعلامية للخصخصة بل إعادة صياغة الإطار القانونى والمهنى الذى يحكم سياستها ومسيرتها بحيث يكفل خلق آليات للمحاسبة المالية والإدارية والمساءلة المهنية ويستلزم ذلك إلغاء وزارة الإعلام على أن يتم استبدالها بمجلس أو هيئة عليا للإعلام المرئى والمسموع يتولى التخطيط والتنسيق بين أجهزة الإعلام فى إطار استراتيجية قومية يقوم بإعدادها نخبة ممثلة للإعلاميين الممارسين والأكاديميين ولكافة التيارات السياسية والثقافية والقانونية والاجتماعية. وتشمل هذه الاستراتيجية السياسيات والخطط والبرامج التى يجب عرضها ومناقشتها أولاً مع الإعلاميين قبل إقرارها مع ضرورة الاستغناء عن القيادات الإعلامية الحالية واختيار قيادات جديدة من خلال الانتخاب المستند إلى معايير الكفاءة المهنية والنزاهة الأخلاقية.

وتفصيلاً لذلك: بالنسبة للصحف القومية:

١- تبدأ مسيرة التغيير بتعديل القوانين المنظمة للعمل الصحفى وتشمل

قانون تنظيم الصحافة الصادر عام ١٩٩٦ مع مراعاة إلغاء المواد السالبة للحريات والتى تنص على حبس الصحفيين وقانون نقابة الصحفيين الصادر عام ١٩٧٠ والذى تجاوزته الأحداث والتطورات المجتمعية والمهنية.

٢- تظل الصحف القومية مملوكة للدولة ولكنها تحتفظ باستقلالها المهنى والإدارى وتخضع لإشراف نقابة الصحفيين التى تتولى مسئولية تفعيل ميثاق الشرف الصحفى بروادع مهنية صارمة.

٣- يتم اختيار رؤساء التحرير من خلال الانتخاب المباشر طبقاً لمجموعة من المعايير والضوابط المهنية والأخلاقية تضعها نقابة الصحفيين مع التزام المرشحين لرئاسة التحرير بإعداد مشروعات لتطوير المؤسسات الصحفية يتم عرضها ومناقشتها مع جموع الصحفيين فى اجتماعات عامة قبل إجراء الانتخابات -على أن يخضع رؤساء التحرير المنتخبين للمساءلة النقابية.

٤- يتم اختيار مجلس إدارة لكل صحيفة من خلال الانتخاب لأعضائه ورئيسه ويخضع كليهما للمساءلة البرلمانية.

٥- ضرورة تفعيل النص فى القانون المنظم للعمل الصحفى فى المؤسسات القومية والخاصة على فصل الإعلانات عن التحرير مع خضوع الإعلانات للمساءلة والرقابة من جانب مجالس الإدارات ونقابة الصحفيين.

٦- اختيار رؤساء الأقسام بالصحف من خلال الانتخاب الحر المباشر.

٧- إعداد كادر مالى جديد للصحفيين تقوم نقابة الصحفيين بوضعه ومتابعة تنفيذه فى المؤسسات الصحفية.

٨- إعداد دورات تدريبية وتثقيفية دورية لكافة المستويات من الصحفيين وتصبح شرطاً للتعيين والترقى.

٩- تطهير المؤسسات الصحفية من عملاء السوق والمعلنين.

بالنسبة للإعلام المرئى والمسموع:

١- تبدأ مسيرة التغيير بإنشاء نقابة مستقلة للإعلاميين تتولى التنسيق مع نقابة الصحفيين تمهيداً لإنشاء اتحاد يضم نقابات الإعلام المطبوع (الصحافة) والمرئى والمسموع.

٢- تظل الملكية للدولة مع الاستقلال المهنى والإدارى للمؤسسات الإعلامية ويديرها مجلس أمناء يمثل كافة التيارات الثقافية والسياسية والإعلامية ويتم اختيار رؤسائها التنفيذيين من خلال الانتخاب الحر المباشر وتكون مسؤولة أمام البرلمان.

٣- تتولى كل وسيلة إعلامية وضع استراتيجية متخصصة تتضمن السياسات والخطط والبرامج من خلال التشاور مع مجلس الأمناء الذى يتولى عرضها على رؤساء القنوات التليفزيونية والشبكات الإذاعية ويتم إقرارها بعد مناقشات وتشاورات معمقة مع الإعلاميين التنفيذيين (المذيعون ومعدى البرامج... الخ).

٤- يتولى مجلس الأمناء إعداد سياسة إعلانية للإعلام المرئى والمسموع تلتزم بمواثيق الشرف الإعلامية والإعلانية العالمية والمحلية ويتم إقرارها بعد مناقشتها مع نقابة الإعلاميين.

٥- إنشاء إدارات لبحوث الجمهور فى كل مؤسسة إعلامية مرئية أو مسموعة أو مقروءة لاستطلاع اتجاهات الجمهور والتعرف على احتياجاته بصورة دورية والاستعانة بنتائجها فى إعداد السياسات الإعلامية والتحريرية.

أما مؤسسات الإعلام الخاص (الصحف والفضائيات) يجدر إلزامها بتطبيق نفس المبادئ العامة للاستراتيجية القومية للإعلام والتى تنص على تفعيل مبدأ الانتخاب لمجالس الإدارة والتحرير والالتزام بمواثيق الشرف الصحفية والإعلامية والإعلانية.

المبحث الثالث

أزمة العقل الإعلامي في العالم العربي

فى ظل الثورة العلمية والتكنولوجية وفى إطار المحاولات الدؤوبة التى تقودها القوى المتحكمة فى السوق العالمية من أجل عولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التى كانت تحتفظ باستقلال نسبى خارج دوائر وقيم السوق العالمية، وفى ظل الهيمنة السياسية والاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسية والدول الثمانية الكبار بزعامة الولايات المتحدة، وفى ظل الصراع الثقافى والتحديات الحضارية تبرز أزمة العقل الإعلامى، حيث لم تعد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تشغل موقعاً مركزياً فحسب فى شبكة الإنتاج بل أصبحت تشغل موقع القلب ضمن استراتيجية إعادة تشكيل منظومة العلاقات الدولية على المستوى السياسى بين الحكومات وذلك بالترويج لما يسمى بـ (الشرعية الدولية) ومعاييرها المزدوجة.

وعلى المستوى الثقافى بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن الثقافة الغربية وعلى الأخص الطبعة الأمريكية منها وتهميش ثقافات الجنوب، وعلى المستوى الاتصالى بالترويج لما يسمى (بالقرية الاتصالية العالمية) متجاهلاً عن عمد التفاوت الحاد بين

معدلات التطور الإعلامى والاتصالى بين أجزاء العالم شمالاً وجنوباً، سواء تمثل ذلك فى تكنولوجيا الاتصال أو فى الإشباع الإعلامى.

ولقد شهدت العقود الأخيرة ظهور عدة رؤى وتصورات نقدية عن دور الإعلام والاتصال فى حياة الأفراد والمجتمعات وكشفت هذه الرؤى عن الطبيعة المركبة للإعلام وتداخل الأدوار التى يقوم بها فى مجتمع المعلومات. إذ أصبح يشغل موقعاً مركزياً فى الاستراتيجيات والسياسات التى تستهدف إعادة بناء المجتمعات وفوق ذلك أصبح الإعلام مسؤولاً عن الأدوار الحاسمة فى تدويل أو عولمة الاقتصاد والثقافة حيث يبرز دوره كمحرك رئيسى فى خلق وتشكيل منظومة العلاقات الدولية سواء على المستوى الرسمى بين الحكومات والأنظمة السياسية أو على المستوى الحضارى بين الثقافات المختلفة بإعلاء شأن ثقافات معينة على حساب ثقافات أخرى. ولعل أخطر هذه الأدوار ما يقوم به الإعلام فى تشكيل قيم نفعية وأنماط معينة من السلوك الاستهلاكى وتهميش أنماط أخرى من القيم الجادة مثل قيمة العمل والجهد الإنسانى وذلك من خلال لغة الصورة ورموزها. ولقد أصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة ووكلائها المحليين فى السوق العالمية.

وتعزى أزمة العقل الإعلامى على الصعيد الأدائى فى مجالى السياسات والممارسات الإعلامية عالمياً ومحلياً إلى عدة أسباب أبرزها عدم التوازن فى انسياب المعلومات من الشمال إلى الجنوب ورسوخ الاتجاه الرأسى الأحادى الجانب للإعلام من أعلى إلى أسفل، من المراكز الدولية فى الشمال المهيمنة على التكنولوجيا المتقدمة فى الاتصال والمعلومات ومصادر المعرفة والتراث الإعلامى إلى الأطراف الأفقر فى الجنوب، ومن الحكومات إلى الأفراد والشعوب، ومن الثقافة الغربية المسيطرة إلى الثقافات التابعة فى جنوب العالم.

أما على الصعيد العربى فإن أسباب أزمة العقل الإعلامى تتمحور إجمالاً حول السيطرة التى تمارسها بعض الحكومات العربية فى مجال تنظيم وتوجيه أنشطة

الاتصال والإعلام سواء من النواحى الاقتصادية (ملكية وسائل الإعلام – توفير موارد الاتصال) أو من النواحى التشريعية (قوانين المطبوعات والتشريعات الإعلامية)، فضلاً عن تحكمها فى المضامين والممارسات الإعلامية فى إطار السياسات الإعلامية والاتصالية المعلنة والمستترة ومعاداتها للتعددية الفكرية والسياسية واحتكارها لمصادر المعلومات وإصرارها على مصادرة الآراء المخالفة، من خلال أجهزة الرقابة المتباينة الأشكال. وهناك إلى جانب الضغوط والقيود التى تبالغ بعض الحكومات العربية فى استخدامها لتحجيم الأدوار التى يقوم بها الإعلاميون العرب، تبرز الضغوط المهنية والإدارية داخل المؤسسات الإعلامية والصحفية والتى تؤثر بصورة سلبية فى بيئة العمل الإعلامى ككل، سواء من ناحية مدى مشاركة الإعلاميين فى صنع القرارات ووضع السياسات الإعلامية أو مستوى الأداء المهنى وعلاقات العمل (علاقة الإعلاميين بالمصادر وبالجمهور وبالزملاء والرؤساء).

وتشير الدراسات إلى غياب المعايير الموضوعية لقياس الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين فى أغلب المؤسسات الإعلامية والصحفية فى العالم العربى، فضلاً عن عدم توفر ضمانات ممارسة المهنة من خلال تفعيل التشريعات التى تحقق الحماية المهنية للإعلاميين والصحفيين والتى تنص على ضرورة تيسير الوصول إلى مصادر المعلومات، كما تنص على ضرورة الالتزام بشرط الضمير عند التعاقد بين الصحفى والمؤسسات الصحفية.

ومن أبرز صور الأزمة الأدائية عجز الإعلاميين العرب عن مواكبة عصر المعلومات فى ممارساتهم الصحفية والإعلامية والتى تتمثل فى غلبة الطابع الدعائى الإقناعى التقليدى على أسلوب الخطاب الإعلامى الذى لا يزال يدور فى فلك الحكام وتأكيد روح الانبهار بالثقافة الوافدة وإغفال الاحتياجات الاتصالية لجمهور المتلقين، حيث تتعامل معهم وسائل الإعلام العربية باعتبارهم مستهلكين وليسوا مشاركين، استناداً إلى الرؤية التقليدية للإعلام التى تركز على الأسلوب الأحادى والرأسى الاتجاه.

ولعل إلقاء نظرة على خريطة الاتصال الدولى توضح لنا أن العالم العربى يشغل

١.٧٪ فقط من مساحة العالم الاتصالية ويشغل المرتبة السادسة. وتتفاوت معدلات الكثافة الإعلامية فى الوطن العربى بين الدول من ناحية وبالنسبة لوسائل الإعلام ذاتها (الصحافة والإعلام المرئى والمسموع الأرضى والفضائى) ويمكن القول بأن الثورة التكنولوجية قد أضافت تصنيفاً جديداً للخريطة الإعلامية فى الوطن العربى إذ أصبح هناك إعلام الأغنياء وإعلام الفقراء. هذا وتشير قراءتنا للواقع الإعلامى المعاصر فى الوطن العربى إلى وجود عدة نظم قطرية تتشابه فى أنماط ملكيتها إذ يغلب عليها الطابع الحكومى. وبالتالى تحكمها قوانين وتشريعات إعلامية متقاربة إلى حد التطابق وإن كانت تختلف هذه النظم فى توجهاتها السياسية ومنطقاتها الأيديولوجية التى تتجسد فى سياسات إعلامية متباينة.

آليات السيطرة الحكومية على الإعلام:

تستند الحكومات العربية فى إحكام سيطرتها على الإعلام من خلال عدة آليات تتمثل فيما يلى:

١- **نمط الملكية الحكومية**: الذى يشمل جميع وسائل الإعلام المرئى والمسموع ووكالات الأنباء فى الوطن العربى ويستثنى من ذلك الصحافة وبعض القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت.

٢- **القوانين المنظمة للعمل الإعلامى**: تحتكر الحكومات العربية الحق فى منح التراخيص للمؤسسات الإعلامية كالصحف ومؤسسات الطباعة والنشر والقنوات الفضائية الخاصة مما يضع تحت يدها سلطات كبيرة تتمثل فى تعيين رؤساء المؤسسات الصحفية والإعلامية ورسم السياسات الإعلامية وتحديد الميزانيات.

٣- **التشريعات والقوانين المقيدة لحرية الرأى والتعبير**: ينظم الصحافة العربية إطار تشريعى يتمثل فى الدساتير وقوانين المطبوعات والعقوبات وقوانين تنظيم الصحافة وقانون الاتحادات والنقابات الصحفية. هناك إجماع من جانب منظمات حقوق الإنسان وحرية الصحافة العالمية والمحلية على أن هذه التشريعات لا

تستهدف فقط تقييد حرية الصحافة والإعلام بل تنتهك حق المواطنين فى المعرفة والاتصال إذ تميل جميع هذه التشريعات إلى تغليظ العقوبات فى قضايا النشر إلى حد السجن والغرامات المالية الباهظة.

٤ - احتكار مصادر المعلومات وغياب التشريعات القانونية المنظمة لذلك:

وهناك ٥ دول عربية فقط تتضمن قوانينها ودساتيرها نصوصاً تحمى حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات ولكن جميع الدول العربية بما فيها هذه الدول الخمسة تفرض السرية على كثير من المعلومات والتى يمكن تلخيصها فى ٩ أنواع تشمل المعلومات التى تتعلق بالأمن القومى (المخابرات ووزارات الدفاع) والمعلومات الخاصة بالمصالح العليا للدولة وهى مصطلحات مطاطة غير محددة وتلك التى تتعلق بالملوك ورؤساء الدول الأجنبية والاتفاقيات والمعاهدات والجلسات المتعلقة بالبرلمانات وأنباء التحقيقات والمحاكمات وكل ما يتعلق بالاقتصاد الوطنى من ناحية السياسات وإفلاس البنوك والمعلومات التى تمس المنظومة القيمية والأخلاقية السائدة فى الوطن العربى. ورغم أن الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجال الإعلام والمعلومات قد أنهت عصر الاحتكار الحكومى للمعلومات ذلك أنه أصبح من الثابت أن السيادة الإعلامية قد تجاوزت الحدود الجغرافية للدولة فى عصر السماوات المفتوحة. إلا أن الحكومة العربية لا تزال تحتفظ بترسانة من القوانين والتشريعات التى تحاصر بها حق المواطن فى المعرفة والاتصال من خلال وسائل الإعلام.

تداعيات السيطرة الحكومية على الإعلام:

لقد أدت السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام العربية على هيمنة الطابع الرسمى على الممارسات الإعلامية. إذ يلاحظ على السياسات الإعلامية فى الوطن العربى تركيزها على الجوانب السياسية والدعائية والتحرك فى دائرة الحكام وتسليط الأضواء على أنشطتهم وخطبهم وتنقلاتهم مما أدى إلى إهمال الوظائف الأخرى للإعلام العربى وعلى الأخص التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية.

كما أسفرت هذه السيطرة عن بروز العديد من العلاقات المتناقضة بين الحكومات العربية والإعلاميين تجلت فيما يلى:

(أ) علاقة تبعية وخضوع مطلق للسلطة السياسية وتتمثل فى الإعلام الحكومى الذى يشمل الإعلام المرئى والمسموع والصحف الرسمية إذ تحرص هذه الأجهزة الإعلامية على تنفيذ التعليمات الحكومية مهدرة أصوليات المهنة ووظائفها وأخلاقياتها.

(ب) علاقات صراعية وتتجلى فى مواقف واتجاهات الصحف الحزبية وبعض الصحف الخاصة التى تضع نصب أعينها الالتزام بجوهر الوظائف الإعلامية ورسالتها فى تنوير الرأى العام والدفاع عن حقوق المجتمع بالكشف عن الفساد والظلم الاجتماعى وسوء الإدارة.

(ج) علاقات متوازنة وتتجلى فى مواقف بعض الصحف الخاصة التى ترى أن هناك مصالح واهتمامات مشتركة بين الحكومات العربية ومالكى هذه الصحف وأغلبهم من المستثمرين ورجال الأعمال والمتحكمين فى السوق.

هذا وتشير بعض الدراسات إلى التداعيات السلبية لاحتكار الحكومات لصناعة الإعلام والمعلومات فى الوطن العربى إذ أدت إلى إعاقة تأسيس تكنولوجيا اتصالية ومعلوماتية قادرة على تلبية الاحتياجات الإعلامية للجماهير العربية مما أدى إلى فقدان الإعلامى العربى للمصداقية وأعطى ميزة تنافسية كبرى لوسائل الإعلام الغربية التى أصبحت تحتكر الساحة بوكالاتها وأقمارها الصناعية وشبكاتها المعلوماتية فى غياب أى مواجهة جماعية جادة من جانب الإعلام العربى المنتمى لقوى المعارضة وقد كان لذلك تأثيراته السلبية على الأداء المهنى للإعلاميين والصحفيين العرب الذين استسلم معظمهم للقيود الحكومية إذ أصبحوا أسرى لما يعرف بالرقابة الذاتية.

المبحث الرابع

الإعلام وتركة الفقر والإفقار

سوف أبدأ هوامشى بتلك الصورة الكاريكاتيرية التى رسمها أحد الرسامين الأمريكيين خلال فترة الحروب الأهلية فى كل من الصومال ويوغوسلافيا القديمة والجمهوريات الآسيوية للاتحاد السوفيتى السابق أبرز هذا الرسام الأمريكى صورة الشعوب وهى تتصارع وتتقاتل بالأيدى وبالرشاشات والبلط والسيوف والخناجر بينما جلس الرأسماليون العالميون موحدين مبتسمين يرسمون الخرائط ويدخنون السيجار ويجمعون الأموال فى غرف مجالس إدارتهم.

هذا هو الواقع العالمى الذى نعيشه والذى تثبته تلك الأحداث التى جرت ولا تزال تجرى فى العالم منذ انتهاء الحرب الباردة ولا شك أن هذه الصورة الكاريكاتيرية الدالة تشير إلى التناقض الحاد الذى يشطر العالم إلى قسمين غير متكافئين الشمال بأضوائه وثرواته وتقدمه التكنولوجى المبهر - حيث التجمعات الدولية الاقتصادية العملاقة التى تنتقل بأعمالها وأنشطتها حيثما تتوفر الظروف المثلى لنموها وأرباحها فتوحد الأسواق وتزيل الحواجز وتتحكم فى مفاتيح التقدم التكنولوجى وتفرض العولمة قانوناً والنصف الآخر من الصورة يشير إلى الجنوب حيث المواقع

الأكثر فقرًا والأقل قدرة على المواجهة والتى امتلكت بحكم تراثها التاريخى تركة هائلة من الهموم السياسية والاجتماعية لم تمكنها من مواجهة تحديات مرحلة ما بعد الاستقلال السياسى وتعيش أغلبها على الزراعة القديمة أو الصناعة البدائية وبالتالى لم يتحقق لها التراكم الرأسمالى الذى يسمح لها بتجاوز دائرة التخلف والاستنزاف ولذلك ظلت تنتظر القادمين من الشمال من أجل الاستثمار وزيادة الدخل القومى والتحرر من أسر التبعية الفقر والإفقار المتواصل ولكن ذلك لم يتحقق أبداً إلا فى تلك المواقع التى تخدم مصالح ذلك الضيف القادم بأمواله والذى يدعى السعى لتقديم خدماته للشعوب الفقيرة المغلوبة على أمرها.

يقول المهاتما غاندى: أن الفقر هو أسوأ أشكال العنف كما يضيف هو شى منه أن الحرية الحقيقية هى تلك التى تؤدى إلى التحرر من الفقر وإذا كان الأول قد خاض أنبل عملية نضال سلبية ضد المستعمر البريطانى وتولى الثانى قيادة ملحمة النضال التاريخية للشعب الڤيتنامى ضد فرنسا ثم الولايات المتحدة فإن كليهما اتفق على أن الاستقلال عن قوة الاحتلال الأجنبية لا يكفى لتحقيق الحرية والتحرر وإنما يتم تحقيقهما بالخلاص من الفقر وتنطبق أقوالهما على جميع شعوب العالم الثالث التى لم تناضل من أجل انتزاع استقلالها كى تضعه فى متاحف التاريخ أو كى تواصل الاحتفالات الموسمية فى ذكرى الاستقلال وإنما كى تبدأ منه مسيرة التحرر الحقيقى للناس أى رفع البؤس والفاقة والعوز الذى ظل يحاصرهم قبل وبعد الحصول على الاستقلال.

تشير التقارير الدولية إلى الثالوث الخطير الذى يحاصر شعوب العالم الثالث ويجعل ٩٠٪ من أبنائه محرومين تماماً من ممارسة حقهم الطبيعى فى المشاركة السياسية والاقتصادية ويتشكل هذا الثالوث من القوانين التفصيل لأصحاب النفوذ والبيروقراطية وسوء توزيع الثروة فعلى امتداد هذا العالم الجنوبى توجد فوارق رهيبة بين الطبقات داخل المجتمع الواحد. هناك تحيز مشين فى نظم حيازة الأرض لصالح الأغنياء (فى مصر مثلاً مازال ٢٠٪ يسيطرون على ٧٠٪ من

الأراضى الزراعية) بالإضافة إلى إهمال الزراعة فى كثير من بلدان الجنوب فى الوقت الذى لم يتحقق انخفاض ملموس فى معدلات الزيادة السكانية الأمر الذى أدى إلى زيادة العجز فى الموازين التجارية لهذه البلدان وبالتالى زيادة حجم المديونية الخارجية وزيادة أعباء خدمتها.

هذا بالإضافة إلى إهدار القلة المسيطرة سياسياً على نظم الحكم للفوائض الاقتصادية المتاحة فى أوجه انفاق استهلاكية بذخية علاوة على تحكم المنظمات الاقتصادية الدولية وفى مقدمتها البنك الدولى فى توجيه الاستثمارات فى تلك البلدان فلم تحظ الصناعات الإنتاجية والقاعدة التكنولوجية للاقتصاد القومى بالأولوية الواجبة واتجه معظم الاهتمام إلى الصناعات الاستهلاكية وصناعات التجميع.

وقد تفاقم التفاوت الواضح فى الدخل والثروة بين الفقراء والأغنياء من جراء عدد لا يحصى من السياسات المحلية والعالمية فقوانين الضرائب على سبيل المثال والتى تبدو مثالية لأقصى درجة على الورق نجدها فى التطبيق تجبى بلا تمييز من أولئك العاجزين عن إخفاء أموالهم بعيداً فى البنوك الأجنبية والعاجزين عن التهرب من الضرائب وبالمثل تعمل اللوائح فائقة الصرامة ضد الفقراء حيث يدفع فقراء الريف والحضر نسبة عالية من دخولهم فيما يسمى ضرائب الفساد التى ترتبط بالحصول على إذن من البيروقراطية البيزنطية بما يتطلبه ذلك من أوراق لا نهاية لها وعلى مدى السنين وفى إطار هذا الاقتصاد الخفى ترسخت قيم الرشوة دافعة أمامها جزءاً كبيراً من الأرباح إلى أباطرة السوق السوداء المشبوهين.

إن الميزانيات القومية لا تتحيز فقط للتنمية الاقتصادية الحضرية دون التنمية الريفية أو للإنفاق العسكرى دون الإنفاق الاجتماعى بل هى تسىء أيضاً التوزيع بين القطاعات التى تستهدف ظاهرياً خدمة الفقراء وأعنى بها التعليم والصحة حتى المعونة الدولية للتنمية التى تستهدف بالقطع أفقر الفقراء اتجهت لا للوفاء بحاجة القطاع الأفقر من المواطنين فى بلدان العالم الجنوبى بل اتجهت صوب

القطاع الأعلى. كذلك أهملت الأبحاث الزراعية على المستويين الوطنى والدولى المعدمين من الفقراء. وبنفس الطريقة توجه ميزانيات التعليم نحو الأغنياء ويتاح لأبنائهم فرصاً استثمارية لاستكمال تعليمهم الجامعى من خلال جامعات استثمارية تضمن لهم السيطرة على سوق التعليم والعمل فى آن معاً. وفى مجال الرعاية الصحية يخصص فى معظم دول الجنوب حوالى ٧٠-٨٥٪ من نفقات الصحة العامة للرعاية العلاجية الباهظة بينما لا ينال الطب الوقائى ورعاية الصحة العامة أكثر من ٣٠٪ فقط.

وفى حين تضييق مصيدة الفقر العالمية خناقها ويتزايد الإحساس بعدم الأمان والحرمان لدى فقراء العالم الجنوبى تمتد ظروف التدهور البيئى إلى المزيد من الأراضى وإن كانت الخبرة العالمية تشير إلى أن الفقراء لا يؤذون بيئتهم عمداً إلا وهم مكرهون فهم يدفعون إلى هاوية المجاعة ويطردون من أراضيهم وينقلون إلى أطراف البلاد من جراء ضغوط النمو السكانى ويحرمون من البدائل بقوانين جائرة بينما لا يتوفر لديهم كميات كافية من الأرض والماء ورأس المال ولذلك فالمحور الأساسى الذى تدور حوله دوامة الفقر هو غياب الموارد وفساد السياسات المحلية والعالمية.

المشهد العالمى الراهن:

قبل أن أتطرق إلى تناول مواقف ومسئوليات الإعلام العربى تجاه قضايا الفقر فى الريف والحضر سواء فى دول الشمال الصناعى المتقدم أو دول الجنوب النامى أود أن أشير فى عجالة إلى بعض الحقائق التى تلقى بظلالها السلبية على كافة الممارسات الإعلامية.

أولاً: أن العالم لا يزال يعيش فى ظل نظام اقتصادى وسياسى واجتماعى وحضارى تعمل آلياته تلقائياً لصالح المركز الذى يتكون من عدد محدود من الدول الغربية والمؤسسات الاقتصادية الدولية ويفرض سياساته على الأطراف أى

دول الجنوب من خلال أساليب متنوعة تتفاوت ما بين القوة العسكرية التى تستخدم فى العدوان المباشر أو التهديد به وأشكال الهيمنة الاقتصادية التى تشمل مجالات الصناعة والتكنولوچيا ورؤوس الأموال وأخيراً أنماط السيطرة الإعلامية التى تتمثل فى وكالات الأنباء الغربية والأقمار الصناعية ووكالات الإعلان الدولية وتكنولوچيا الاتصال وبنوك المعلومات وشبكات المعلومات الدولية.

ثانياً: الدور الذى تقوم به المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية فى إدارة الاقتصاد الدولى وتوجيهه لمصالحها هذا بالإضافة إلى زيادة سطوة الاحتكارات العالمية التى تتمثل فى اتساع سيطرة الشركات المتعددة الجنسية والتى تهيمن على ٧٠٪ من التجارة العالمية و٨٠٪ من الاستثمارات الخارجية وتتحكم فى نقل التكنولوچيا وتسيطر على الأسواق العالمية.

ثالثاً: رغم أن أشكال النهب الاستعمارى القديم لا تزال سائدة مثل ارتفاع أسعار فوائد القروض الأجنبية وارتفاع نسبة ما يحول من أرباح الاستثمارات الأجنبية واتجاه نسب التبادل الدولى فى غير صالح الدول النامية فى الجنوب إلا أن آليات الاستغلال الجديدة تتمثل فى استراتيچيات الدول الصناعية المتقدمة لتوجيه أنماط التنمية فى دول الجنوب بما يلائم التشكيل الجديد للتقسيم الدولى للعمل فى ضوء ثورتى التكنولوچيا الاتصالية والمعلوماتية وبما يبقى على استمرار تشوه الهياكل الإنتاجية للدول النامية ويضمن استمرار تخلفها التكنولوچى لتكون فى خدمة استراتيچيات التنمية فى البلدان الرأسمالية ويتم تنفيذ هذه الاستراتيچيات من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية التى سبق الإشارة إليها (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى... الخ) ولعل من أبرز الأمثلة على أشكال الاستغلال الجديدة ما يتمثل فى سيادة نمط عقود تسليم المفتاح الذى تبقى المستثمر والمنتج المحلى معزولاً عن أسرار التقدم الصناعى والتكنولوچى

خاضعاً لشروط الشركات الأجنبية فى التشغيل والصيانة.

رابعاً: الدور الذى تقوم به وكالات الإعلان الدولية (١٠ وكالات عالمية) فى الترويج للتكنولوچيا الملوثة للبيئة وتشجيع الأنماط الاستهلاكية التى تهدف فى الأساس إلى إلحاق الضرر بخطط التنمية الوطنية فى دول الجنوب فضلاً من تأثيرها السلبى على مصداقية وسائل الإعلام لدى الرأى العام.

خامساً: التقدم التكنولوچى الهائل الذى أحرزته وسائل الإعلام ووصولها إلى مجموعات سكانية متنوعة وعدم اقتصارها على سكان المدن والعواصم مما أدى إلى حدوث تحول أساسى فى طبيعة الأدوار والوظائف التى تقوم بها وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع فى معالجتها لمختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفى قلبها قضايا الفقر والجوع والتى تتحدد وفق القوانين التى تحقق مصالح النخب والقوى الاجتماعية التى تتحكم فى مصادر الثروة الاقتصادية والنفوذ السياسى.

سادساً: رغم صعوبة حصر عدد الفقراء والجوعى فى العالم إلا أن هذه الصعوبة لا ترجع إلى نقص المعلومات على صعيد العالم بل ترجع إلى التفاوت فى مناهج تعريف الجوع والفقر وقياسه وتفيد تقارير الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى أن مليارين من سكان العالم الذى يضم ٦.٨ مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر وأن عدد المعدمين يتزايد سنويا بنحو ٣٥ مليون نسمة وأن عدد الجياع فى العالم ٩٢٤ مليون نسمة يشكلون ٢٩٪ من سكان العالم النامى فى الجنوب ويتوزعون على النحو التالى: ٥٧٪ فى أسيا والمحيط الهادى، ٢٧٪ فى أفريقيا، ١١٪ فى أمريكا اللاتينية والكاريبى و٧٪ فى الشرق الأوسط.

سابعاً: تعانى النساء فى دول الجنوب النامى من التهميش والاستبعاد عن مراكز التأثير وصنع القرار فى المواقع السياسية والاقتصادية سواء بسبب التقاليد أو القوانين التمييزية أو حرمانها من التعليم. ولم تتغير الحياة بالنسبة للمرأة الريفية فى

دول الجنوب ويبلغ عددهن ٥٠٠ مليون نسمة إلا تغييرًا طفيفاً رغم أن الدراسات تشير إلى أنه كلما زادت معرفة النساء بالقراءة والكتابة ارتفع مستوى الدخل ومستوى التغذية ومعدل بقاء الأطفال على قيد الحياة.

ثامناً: يشير تقرير اليونيسيف إلى أن العالم قد أنفق عام ٢٠٠٩ تريليون، ٩٠٠ مليار دولار على التسليح منها ٧٥٠ مليار دولار أنفقتها الدول النامية الفقيرة على التسليح وتشير أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أن ربع ما تنفقه الدول النامية على التسليح يكفى لتوفير موارد تحقق الأهداف التالية:

١- الرعاية الصحية لجميع الفقراء فى دول الجنوب.

٢- تحصين جميع الأطفال الفقراء.

٣- القضاء على سوء التغذية الحاد بين الطبقات الفقيرة والمعدمة.

٤- توفير مياه الشرب النظيفة لسكان الريف.

٥- التعليم الأساسى لجميع الأطفال فى سن المدرسة.

٦- تخفيض نسبة الأمية ما لا يقل عن ٦٠٪.

ولكن لوحظ أن قائمة الأولويات لدى حكام الدول النامية تتسم بالعشوائية والتبعية المطلقة لقائمة أوليات الدول الصناعية الكبرى التى تمثل المصدر الرئيسى للسلاح حيث صناع السلاح الأباطرة الذين يوجهون الحكومات ويتحكمون فى صنع القرار السياسى ولا هم لهم إلا الربح. ومن المعروف أن الولايات المتحدة تحتل المكانة الأولى فى بيع السلاح تليها فرنسا وباقى الدول الخمس ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن – هذا عدا التجارة الدولية للأسلحة الخفيفة التى تمتلأ بها شوارع العالم الجنوبى والتى يقودها تجار السلاح ومافيا المخدرات.

هذا وتشير تقارير (الفاو) المنظمة العالمية للأغذية والزراعة إلى أن إنتاج العالم

من الأغذية يزيد بنسبة ١٠٪ على إحتياجات مجموع سكانه وتأسيساً على ذلك فإن قضية الجوع لا تعنى نقص الأغذية فحسب بل تعنى فى الأساس سوء توزيعها وقد بدأت هذه القضية تتفجر فى المحافل الدولية منذ عقد الثمانينات. وقد توقع المراقبون انفجار حروب الجوع فى النصف الأول من القرن الحالى إذا ما استمر هذا الاختلال الفادح بين شمال متخم وجنوب معدم. وصدقت توقعاتهم.

تاسعاً: تمثل الشعوب الفقيرة ٤٠٪ من سكان العالم ولكنها لا تحصل إلا على ٣٪ من عوائد التجارة العالمية وتمثل الدول الغنية ١٤٪ من سكان العالم ولكنها تحصل على ٧٥٪ من الأرباح. وتنتج البلدان الصناعية نصف الحبوب فى العالم ولكنها تضم أقل من ربع سكان العالم ورغم تحسن الوضع الغذائى لجميع السكان فى معظم القارات. إلا أن هناك ٧٨ دولة تعانى قلة الغذاء وانخفاض الدخل وهناك ٢٩٪ من الأطفال دون الخامسة يعانون من نقص الوزن و٣٦٪ منهم يعانون تأخر النمو وذلك على مستوى العالم.

عاشراً: تنفق الدول الغنية مليار دولار يومياً فى دعم مزارعيها وهو ما يزيد ستة أضعاف على ما تقدمه من مساعدات للدول الفقيرة الأمر الذى يسفر عن وجود فوائض كبيرة فى السكر والقطن وغيرها من المنتجات الزراعية مما يؤدى بدوره إلى انخفاض أسعارها فى الأسواق العالمية ومثال ذلك أن الحكومة الأمريكية تقدم دعماً لمزارعى القطن يزيد على ٣ مليارات دولار سنوياً وهو ما يؤدى إلى انخفاض الأسعار العالمية بنسبة ٢٥٪.

الفقر فى مصر:

إذا كان الفقر يعد مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد والتأثيرات ولا يكاد يخلو منها مجتمع رأسمالياً أو نامياً مع تفاوت حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها إلا أنه لا يوجد منظور واحد لتحديد ماهية الفقر بل هناك ثلاث منظورات فى التعامل مع تعريف الفقر فى الأدبيات العلمية. يركز المنظور الأول

على التعريف الموضوعى الذى يشير إلى مستوى معين من الدخل والإنفاق ويؤدى عدم التوازن بينهما إلى نشوء الفقر. أما المنظور الثانى فهو يستند إلى رؤية كل فرد إلى مدى إشباع احتياجاته الأساسية. ويركز المنظور الثالث على التوصيف السوسيولوجى الذى يحدد الفقراء قياسا إلى الإعانات والمساعدات الاجتماعية التى يحصلون عليها سواء من الدولة أو الأفراد أو المجتمع الأهلى. ولكن فى مصر تطغى فوضى الإحصاءات فالحقيقة غائبة بين التناقض فى الإحصاءات والاختلاف فى إسناد المعطيات واختلاط التقارير فهناك تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى الصادر عام ٢٠٠٩ أو تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٧ والتقرير الاقتصادى الاستراتيجى الذى يصدره الأهرام سنوياً.

فقد عرض جودت الملط رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات أمام مجلس الشعب (ابريل ٢٠١٠) تقريراً عن الحساب الختامى لموازنة الدولة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ حيث أشار إلى ارتفاع معدلات الفقر فى مصر إلى ٢٣.٤٪ مقارنة بـ ٢٠٪ فى موازنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ وفقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة.

وأكد الملط أن تقرير التنمية البشرية وضع مصر فى المرتبة ١٢٣ من بين ١٨٢ من أكثر دول العالم فقراً بينما وضعها فى تقرير الفقر فى المرتبة ٨٢ خلال عام ٢٠٠٩. وأظهر التقرير أن السكان الذين يعيشون أدنى من خط الفقر ويراوح دخلهم ما بين دولار وربع دولار فى اليوم يشكلون ٢٧٪ على امتداد الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ فبينما يمثل من يبلغ دخلهم دولارين فى اليوم ١٨.٤٪ وهناك ٧٧٪ من سكان الريف المصرى فقراء. وبدى التناقض فى الإحصاءات عندما صرح وزير التنمية الاقتصادية عثمان محمد عثمان أن معدل الفقر تراجع إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٩ من ٢٣٪ عام ٢٠٠٢ وأن معدل الفقر فى الريف المصرى انخفض من ٣١٪ إلى ٢٦٪ وفى الحضر من ١٣٪ إلى ٨.٦٪. وأكد الوزير عثمان محمد عثمان أن النمو الاقتصادى المرتفع الذى حققته مصر ما بين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ قد أدى إلى

تمكين حوالى ١.٨ مليون فقير من الخروج من معدلات الفقر المتعارف عليها. أما التقرير الاقتصادى الاستراتيجى الذى يرأسه أحمد النجار فهو يشير إلى وجود ٢٠.٥ مليون مصرياً يعانون من الفقر المدقع و٣٥.٨ مليون مصرياً يقل دخلهم اليومى عن دولارين. أما إذا أخذنا بحد الفقر فى الولايات المتحدة الأمريكية (١٠ دولار يومياً) فإن ذلك يعنى أن ٨٠٪ من المصريين يقعون تحت خط الفقر.

وتجمع التقارير الدولية على رصد وإدانة مظاهر التدهور فى الصحة والتعليم والبطالة والعمل فى مصر. إذ تشير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) فى تقريرها الصادر عام ٢٠٠٩ إلى معاناة ٦٠٪ من الأسر المصرية من سوء التغذية نتيجة تدنى الأجور ومستوى الدخل إضافة إلى ظاهرة الزواج المبكر للقاصرات من رجال يكبرونهن سناً هرباً من الفقر. كما أظهرت دراسة أعدتها وكالة بلومبرج الألمانية للأنباء عام ٢٠٠٩ عن احتلال مصر المركز السابع والخمسين من بين ٦٠ دولة فى معدلات التضخم العليا وارتفاع الأسعار واستفحال البطالة وتدهور مستوى الأجور وعدم تناسبها مع حركة الأسعار.

وتتضارب إحصاءات البطالة فى مصر ففى حين تؤكد وزارة القوى العاملة أنها لا تتجاوز ٧٪ يفيد تقرير البنك الدولى أنها تجاوزت ٢٢٪ وتشير منظمة العمل العربية أنها لا تقل عن ٢٣٪ مما يشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعى والاقتصادى علماً بأن مصر حصلت على المركز ١١١ فى الشفافية والنزاهة من ١٨٠ دولة.

مستقبل الفقر فى مصر – البدائل والاحتمالات:

لقد طرح عالم الاجتماع المصرى د. سمير نعيم ثلاث سيناريوهات عن مستقبل الفقر فى مصر استناداً إلى بعض الدراسات المستقبلية التى أجريت على المستويين العالمى والمحلى ويمكن إجمالها على النحو التالى:

١ – السيناريو المرجعى، وهو امتداد للأوضاع الراهنة فى مصر ويشير إلى القيام

ببعض الإجراءات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر تطبيقاً لروشتة البنك الدولى مثل مشروعات الأسر المنتجة والقروض الصغيرة ورفع الحد الأدنى للأجور وخلق فرص عمل جديدة للشباب وتحسين أحوال العشوائيات مع استمرار التمسك بمبدأ السوق الحرة واستمرار الاعتماد على مصادر الدخل القومى الريعية (السياحة – قناة السويس – البترول – تحويلات المصريين فى الخارج). ويشير هذا السيناريو إلى استمرار زيادة أعداد الفقراء وسوء أحوالهم مع ارتفاع التضخم وغلاء الأسعار وتدهور مستوى الصحة والتعليم والمواصلات والثقافة علاوة على ازدياد حدة المشكلات الاجتماعية وتدهور منظومة القيم الاجتماعية وتدنى قيم الانتماء للوطن وانتشار أشكال العنف والعنف المضاد مع تفاقم واتساع الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وتدنى أحوال الطبقة الوسطى وانحدارها إلى طبقة الفقراء وانتشار الأنشطة الطفيلية وتصاعد الاحتقان الطائفى وسيادة الثقافة الاستهلاكية.

وقد تحقق هذا السيناريو بكافة تفاصيله ولا يزال مسيطراً على المشهد العام فى المجتمع المصرى. بل إن استمرار هذا المشهد قد أفرز التداعيات الموضوعية التى أدت إلى السيناريو الثانى الذى أطلق عليه آلن هاموند خبير التنمية الأمريكى بمعهد دراسات المصادر العالمية بواشنطن سيناريو القلاع الحصينة ويرصد د. سمير نعيم ملامح هذا السيناريو بالتطبيق على الواقع المجتمعى الراهن فى مصر فيشير إلى الاستقطاب الجغرافى الناتج عن الاستقطاب الطبقى حيث أصبح للأثرياء فى مصر مجتمعات سكنية خاصة تقع فى مناطق نائية ومعزولة عن الكتل السكانية الفقيرة ومحاطة بأسوار عالية وحراس عتاه مما يعد ظاهرة اجتماعية غير مسبوقة فى تاريخ مصر وإن دل ذلك على شئ فهو يدل على عدم إحساس الأثرياء بالأمان فى ظل ازدياد أعداد الفقراء فضلاً عن حرص هؤلاء الأثرياء على التمتع بنمط حياة مماثل لحياة أثرياء الشمال الذين يعيشون فى أحياء خاصة معزولة عن سائر مواطنيهم. ولا يمكن التنبؤ بمدى استمرارية هذا السيناريو فى ظل الاحتقان

الطبقى والطائفى والتدهور الاقتصادى وانهيار الخدمات علاوة على الاستبداد السياسى والأمنى الذى يسود المجتمع المصرى فى الفترة الراهنة.

أما السيناريو الثالث الذى أطلق عليه سمير أمين المفكر المصرى العالمى المعروف السوق المقنن ويتحقق هذا السيناريو فى حالة إدراك النخبة الحاكمة لمخاطر سيناريو القلاع الحصينة واضطرارها للخضوع للضغط الشعبى من ناحية والاستجابة لمحاولات التغيير السلمى الذى تتبناه الطلائع المستنيرة من النخب الثقافية والسياسية فى مصر من ناحية أخرى. وهذا السيناريو لن يؤدى إلى القضاء على الفقر ولكنه يسعى إلى تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء بالقدر الذى يسمح بانتقال مصر من منظومة العالم الرابع (الدول المفعول بها) وانضمامها إلى دول العالم الثالث الفاعلة فى المنظومة الرأسمالية العالمية.

ويلاحظ أن هذا السيناريو يتسم بقدر كبير من الواقعية المحاصرة بمعطيات وملابسات وتعقيدات الظروف المحلية والعالمية الراهنة إذ لا يتطلع إلى إمكانية إعادة توزيع الدخل القومى أو العالمى بما يكفل القضاء على الفقر وليس مجرد تخفيف حدته. الأمر الذى سوف يغلق الأفق أمام طرح بدائل أو سيناريوهات أخرى تستهدف إحداث تغييرات جذرية فى منظومة العولمة الرأسمالية وتؤدى إلى تحجيم تداعياتها المأساوية على شعوب الجنوب وفى قلبها مصر. ولكن خبرة التاريخ تؤكد أن استمرار الحال من المحال فالانتفاضات والاحتجاجات المناهضة للعولمة الرأسمالية والتى تجتاح العالم شمالاً وجنوباً وفى مصر تتفاوت أشكالها وحدتها وتتراوح ما بين الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية والمهنية قد يؤدى تراكمها واستمراريتها إلى بروز أفق مستقبلى يطرح آليات جديدة للتغيير. ولا شك أن هذا السيناريو الغائب وأعنى به سيناريو التغيير الجذرى لابد أن يلقى مقاومة ضارية من جانب القطاعات المستفيدة من الأوضاع الراهنة والمسنودة بقوى وآليات السوق العولمية.

***

الإعلام وقضايا الجوع والفقر:

عندما ننتقل إلى دور الإعلام فى مواجهة قضايا الفقر والجوع نلاحظ أن كافة الدراسات التى أجريت للتعرف على مستوى الوعى المجتمعى السائد فى دول الشمال المتقدم صناعياً وتكنولوچيا والمهيمن سياسياً واقتصادياً وثقافياً تؤكد هذه الدراسات على أن وسائل الإعلام المقروء والمرئى والمسموع تلعب دوراً مركزياً فى تشكيل الوعى لدى الجمهور العام سواء فى إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو فى تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر وأيضا فى تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا شك أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادى والجمود الاجتماعى فى أغلب دول الجنوب يؤثر بصورة حاسمة على مستوى أداء وفاعلية وسائل الإعلام فى تشكيل الوعى المجتمعى فى هذا الجزء من العالم.

وتشير الخبرة العالمية فى هذا المجال إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فى شمال العالم وجنوبه.

يعتمد النموذج الأول على الاهتمام الموسمى المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات المجتمعية والبيئية وغالباً ما يصاحبه نمط التغطية الإعلامية القائم على الإثارة والاكتفاء بالجوانب الصارخة وتحاشى الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء النكبات علاوة على انتهاء الاهتمام الإعلامى بانتهاء حدة الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير آثاره. كذلك تخضع المعالجات الإعلامية لقضايا الفقر والجوع فى إطار هذا النموذج لآليات المنافسة التى تفرضها السوق الإعلامية العولمية ويمكن الاستشهاد بالعديد من الأمثلة وأكثرها وضوحاً مشكلات الفقر والمجاعات فى أفريقيا. فقد لوحظ أنه عندما أذاعت محطة الـ بى. بى. سى. البريطانية أول تقرير عن المجاعة فى أثيوبيا عام ١٩٨٤ علقت صحيفة سن البريطانية التى تتميز باتساع قاعدة قرائها (١١ مليون) بأنها لا تهتم بهذا الموضوع ولا تضعه على قائمة أولوياتها ولكن بعد مرور خمسة أيام نشرت ما نشيت عن

(السباق فى إنقاذ الأطفال ضحايا المجاعة فى أثيوبيا) وكذلك كان رد فعل شبكات الإذاعة والتليفزيون البريطانى بالنسبة لهذا الموضوع. وهناك مثال آخر يتمثل فى موقف الإعلام والصحافة المصرية من قضايا الفقراء فى مصر والذين يمثلون ٤٦٪ من سكان المحافظات الحضرية، ٥١.٤٪ بمحافظات وجه بحرى، ٦١٪ بمحافظات وجه قبلى ويبلغ نصيبهم من التغطية الإعلامية ٠.٨٪ من مجمل ما تنشره الصحف من أخبار وتقارير وتحقيقات و٠.٥٪ من برامج مسموعة ومرئية إذ تتناول الصحافة المصرية قضايا الفقر فى ثنايا القضايا ا لأخرى مثل الديون والقروض ومشكلات البيئة والتسلح ومساعدات الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية لإنقاذ الدول الفقيرة وتقارير صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ونادراً ما تنشر الصحف المصرية والعربية تحقيقات أو تقارير عن الفقر والفقراء ناهيك عن عدم تخصيص حملات إعلامية عن هذه الظاهرة.

أما النموذج الثانى للاهتمام الإعلامى بقضايا الفقر والجوع فهو يعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء فى علاقتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات إعلامية تتسم بالشمول ولا تقتصر فقط على الأزمات والمجاعات ويرتبط هذا النموذج بنمط التغطية الإعلامية ذات الطابع النقدى التربوى الذى يرى أن نشر المعلومات الصحيحة عن الفقر والجوع ليس كافياً بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه المجتمعية والمسؤوليات المترتبة على هذه الحقوق علاوة على اهتمام وسائل الإعلام بمحاولة إشراك الجمهور فى عملية تقييم الموضوعات التى تنشرها وتذيعها بحيث يسهم الجمهور المتلقى فى تعديلها وتطويرها: ويتميز هذا النمط النقدى فى معالجة قضايا الفقر والجوع بقدرة أصحابه من الصحفيين والإعلاميين على تقديم رؤية نقدية لكشف كافة أشكال التضليل الإعلامى التى يقدمها أنصار النموذج الأول. كذلك يمتلكون القدرة والإمكانيات المعرفية على مواجهة ادعاءات الحكومات وأصحاب

المصالح التجارية والاستثمارية الذين يحاولون تجميل وجه سياساتهم وممارساتهم الضارة بالاقتصاد الوطنى والتى تستبعد مصالح وحقوق الفقراء.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن استجابة الجمهور بالإسهام فى حل مشكلات الفقر والإفقار يرتبط بمدى حصول هؤلاء على حقوقهم المعيشية فى العمل والسكن والتعليم والعلاج والمشاركة السياسية ولا شك أن التحدى الذى يواجه النمط الإعلامى النقدى التربوى يأتى من سيطرة النمط الأول القائم على الإثارة والتغطية الجزئية المشوهة لقضايا الإفقار والجوع حيث تقع وسائل الإعلام فى أغلب الأحيان كفريسة فى أيدى أصحاب المصالح الذين يستخدمونها للترويج لسياساتهم ومصالحهم فى إطار تنافسى بغيض يقوم على حجب المعلومات من الجمهور مما يتعارض مع المواثيق الدولية التى تنص على حق كل مواطن فى المعرفة والإعلام الصحيح المتكامل. وهناك مجموعة من السلبيات تتمحور حول الرؤية الخاطئة لمفهوم الفقر والإفقار والجوع لدى الإعلاميين والتى تتمثل فى أحادية المعالجة الإعلامية أى اقتصارها على رؤية المسئولين المحليين والدوليين وتهميش رؤية الفقراء. كما أنها تقتصر على التغطية الخبرية وغياب التحقيقات الصحفية الموثقة بالمعلومات ويعزى ذلك إلى افتقار معظم الإعلاميين والصحفيين إلى الثقافة المجتمعية المتكاملة علاوة على صعوبة وصولهم إلى المصادر المعرفية الدائمة والمتجددة عن قضايا التنمية البشرية. ويضاف إلى ذلك الدور السلبى الذى يقوم به أصحاب المصالح التجارية فى شراء سكوت الصحفيين والإعلاميين عن طريق الإعلانات وغيرها من الأساليب المقنعة.

المراجع

اعتمدت الورقة البحثية على عدة مراجع محلية ودولية نوجز أبرزها على النحو التالى:-

١- تقارير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ٢٠٠٧، ٢٠٠٩.

٢- البنك الدولى، أصوات الفقراء صيحة للتغيير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ٢٠٠٠.

٣- محمد أبو مندور: الإفقار فى بر مصر – كتاب الأهالى رقم ٦٣ نوفمبر ١٩٩٨.

٤- عزت حجازى: الفقر فى مصر – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – ١٩٩٦.

٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مكافحة وإزالة الفقر – العناصر الرئيسية لاستراتيجية القضاء على الفقر فى البلدان العربية. دمشق، ١٩٩٨.

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مناهضة وإزالة الفقر – تقرير اجتماعات الخبراء – دمشق – فبراير ١٩٩٦.

٧- سمير نعيم: الفقر فى بر مصر – قراءة مستقبلية – الهيئة القبطية الإنجيلية، مؤتمر الفقر فى مصر ٢٧ – ٢٩ سبتمبر – الإسكندرية، ٢٠٠٩.

٨- سمير أمين: الفجوة بين الفقراء والأغنياء (الإشكاليات والآليات والمستقبل) – مركز البحوث العربية والإفريقية – القاهرة ٢٠٠٥.

٩- عثمان جلال: للجوع معنى آخر – مجلة وجهات نظر، العدد ١٣٣ – فبراير ٢٠١٠.

١٠- هالة عامر: معدلات الفقر فى مصر ترتفع إلى ٢٣٪ ونصف الأسر يعانى من سوء التغذية – الحياة اللندنية، ٨ أبريل ٢٠١٠.